

خطة عمل مكتب التقييم 2016-2018:
ملحق لخطة الإدارة



مشاورة غير رسمية
2 سبتمبر/أيلول 2015

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

مقدمة

- 1- يعرض هذا الملحق برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم للفترة 2016-2018. وهذه أول خطوة على هذا النحو في إطار سياسة التقييم الجديدة المقدمة للموافقة عليها في دورة المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2015.
- 2- ويوائم [مشروع] سياسة التقييم الجديدة المبادئ والاحتياجات الخاصة بوظيفة تقييم عالية الجودة في الأمم المتحدة مع السياق التنظيمي الخاص بالبرنامج، وأهدافه، وبنائه. وهي تعبر عن تصميم قيادة البرنامج وطموحه لتلبية التوقعات العالمية لتقييم مستقل دعماً للمساءلة عن النتائج وصنع القرار المستند إلى أدلة على نطاق المنظمة.
- 3- وتمشيا مع الخطة الاستراتيجية، والوفاء بالغرض، والالتزامات الدولية، يعرض [مشروع] السياسة الجديدة التوجه الاستراتيجي، والإطار المعياري وإطار المساءلة لوظيفة التقييم برمتها في البرنامج، وخاصة على أساس وظيفة التقييم المركزية العالية الأداء في البرنامج، وإنشاء وظيفة تقييم مركزية يُوجهها الطلب.
- 4- ومع وضع أولويات البرنامج، ومخاطره، والقيود المفروضة على موارده في الاعتبار، واعترافاً بأن وظيفة التقييم المركزية للبرنامج ووظائف التقييم اللامركزية تمر بمراحل تطور مختلفة، وافقت إدارة البرنامج والمجلس التنفيذي⁽¹⁾ على نهج مُدرج لتدبير الموارد، والتنفيذ على مدى الفترة من 2016 إلى 2021. ولهذا فإن نتائج عام 2016 الموصوفة أدناه تستند إلى الأولويات الاستراتيجية التي حددها [مشروع] السياسة الجديدة، والتي توضح خطوات التنفيذ الأولى من جانب مكتب التقييم. وتعد التوقعات بالنسبة للفترة 2017-2018 مؤقتة، وقد تحتاج إلى تعديل في خطط عمل مكتب التقييم في المستقبل تمسحياً مع استراتيجية التقييم المرقبة، وتوافر الموارد.

موجز خطة العمل

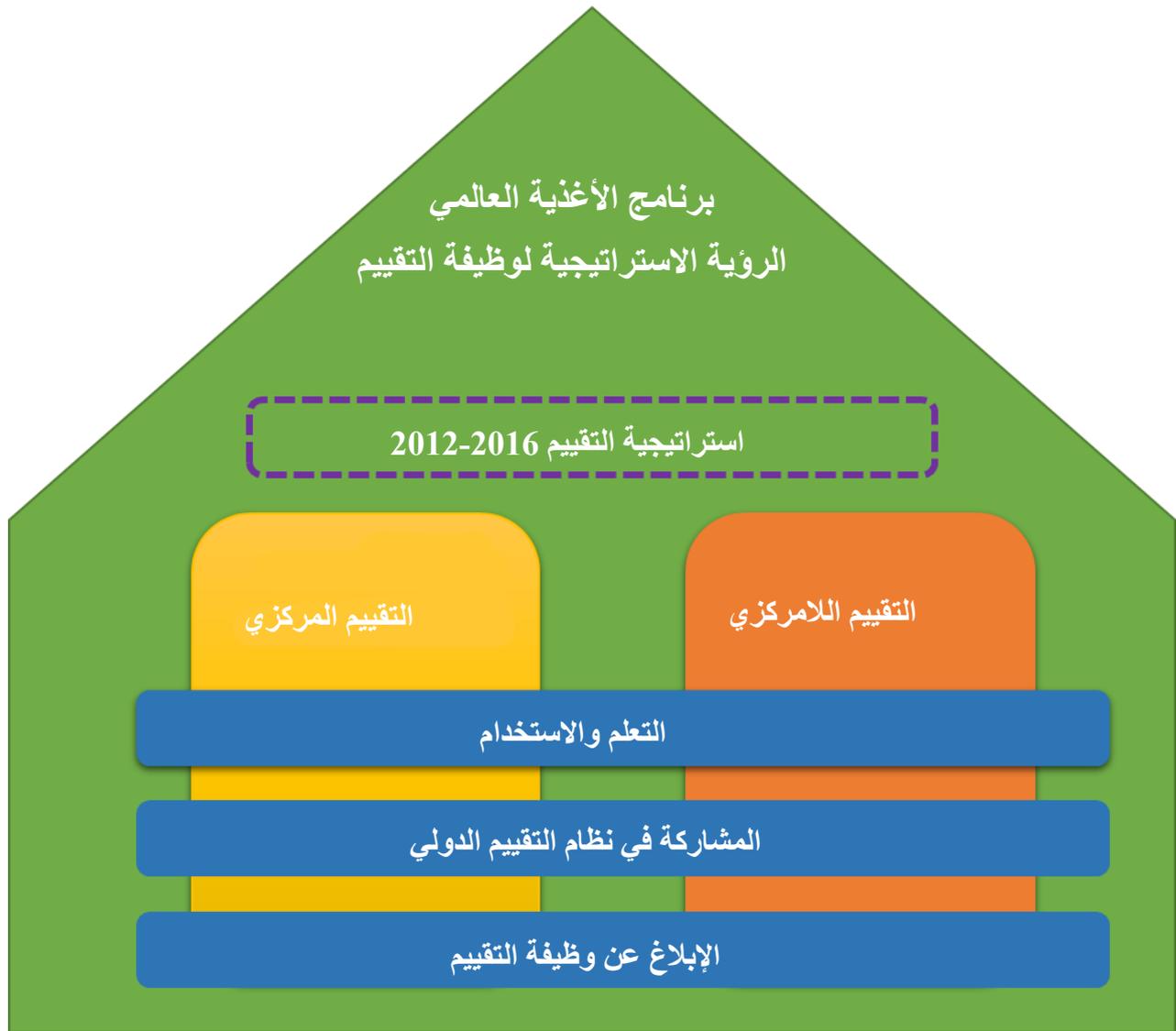
- 5- يعد عام 2016 بشكل ما عامًا انتقاليًا بالنسبة لمكتب التقييم الذي يتولى دوره الموسّع، بما في ذلك تغطية الرقابة، وإنشاء وظيفة التقييم برمتها، وتقديم تقارير عنها على نطاق البرنامج، بالإضافة إلى مواصلة مسؤوليته عن التقييم المركزي. ولذلك نُظمت خطة العمل هذه بما يتماشى مع مسارات العمل الاستراتيجية النابعة من [مشروع] سياسة التقييم للفترة 2016-2021، والموضحة في الشكل 1.
- 6- وعلى مدى الفترة 2016-2018، سيقوم مكتب التقييم بما يلي:
 - 1) إطلاق استراتيجية تقييم في أوائل عام 2016 لتوجيه تنفيذ سياسة التقييم الجديدة؛
 - 2) وضع أدلة مستقلة للمساءلة والتعلم عن طريق برنامج التقييمات المركزية لمكتب التقييم، يتم اختيارها بما يتماشى مع نهج السياسة المتدرج لتطبيق قواعد التغطية؛ واحتياجات الأدلة ذات الأولوية، والقدرة الاستيعابية؛ وتوافر الموارد، ومواصلة سلسلة التقييمات المركزية المؤقتة للعمليات الفردية لمدة عام آخر حتى عام 2017⁽²⁾ على مستويات التغطية المحددة في عام 2014؛
 - 3) مواصلة وضع الإطار التمكيني وإدراجه بالنسبة للتقييم المركزي تمسحياً مع سياسة التقييم.

(1) "الرد على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن استعراض النظراء لوظيفة التقييم في برنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.2/2014/6-D/Rev.1).

(2) بدأت التقييمات الأخيرة في عام 2016.

- (4) المساهمة في ثقافة التعلم والمساءلة الخاصة بالبرنامج عن طريق دعم الاستخدام الإيجابي للتقييم في مجال تصميم السياسات والبرامج، والموافقة عليها؛
- (5) المشاركة في نظام التقييم الدولي عن طريق تقييمات على نطاق المنظومة وشراكات وشبكات؛
- (6) التوسع في نظم المعلومات والإبلاغ للاضطلاع بالرقابة على وظيفة التقييم برمتها، المركزية واللامركزية.

الشكل 1: وظيفة التقييم الجديدة للبرنامج



الموارد

- 7 في عام 2016، تبلغ الموارد الإجمالية المتاحة لمكتب التقييم من جميع المصادر بالنسبة لخطة العمل برمتها 9.14 مليون دولار أمريكي. وهذا يمثل زيادة بنسبة 0.4 في المائة عن عام 2015 (9.1 مليون دولار أمريكي). ويبلغ مجموع تكاليف الموظفين (جميع مصادر التمويل) 3.13 مليون دولار أمريكي (مقابل 3.1 مليون دولار أمريكي في عام 2015)، وتبلغ تكاليف غير الموظفين 6.01 مليون دولار أمريكي.

- 8- موارد ميزانية دعم البرامج والإدارة: من مجموع الموارد المتاحة، بلغت موارد ميزانية دعم البرامج والإدارة المخصصة لمكتب التقييم 6.3 مليون دولار أمريكي في عام 2016. ويشمل هذا المبلغ مخصصاً أساسياً من ميزانية دعم البرامج والإدارة للشعب قدره 5.5 مليون دولار أمريكي (مخصص ثابت منذ عام 2014) بالإضافة إلى مبلغ إضافي قدره 0.8 مليون دولار أمريكي لعام 2016. ويمثل المبالغ الأخير إضافة للمخصص الأساسي بنسبة 15 في المائة، وزيادة بنسبة 3.17 في المائة عن مستوى ميزانية دعم البرامج والإدارة عام 2015 لمكتب التقييم. وتبلغ تكاليف الموظفين 2.5 مليون دولار أمريكي لعام 2016، وتكاليف غير الموظفين 3.8 مليون دولار أمريكي.
- 9- الموارد الأخرى: سيتاح بالإضافة إلى ذلك مبلغ 2 837 500 دولار أمريكي من الحساب الخاص الذي أنشئ في عام 2013، للسحب من موارد المشروعات لتنفيذ سلسلة تقييمات العمليات الفردية، والتي يديرها مكتب التقييم بصفة مؤقتة.
- 10- ويتطلب القيام ببداية قوية لتنفيذ السياسة، وضمان التقدم المنهجي لتطبيق قواعد تغطية التقييم المركزي، مع توفير جميع العناصر المطلوبة لوظيفة تقييم محسنة على نطاق البرنامج، توفير موارد من ميزانية دعم البرامج والإدارة أكبر بكثير مما خصص لعام 2016 في حدود 8 ملايين دولار أمريكي. والعوامل الرئيسية المحركة لفجوة الموارد الحالية هي:
- ◀ تراكم التقييمات المطلوبة في إطار دورة التقييم المتفق عليها لسياسات البرنامج؛
 - ◀ واستصواب زيادة التغطية التدريجية مثل تقييم السياسات والحوافز القطرية تمشياً مع قواعد التغطية؛
 - ◀ والأنشطة الضرورية للتقدم بصورة منهجية في جميع مسارات العمل الاستراتيجي، بما في ذلك التقييم اللامركزي، والإبلاغ عن الوظيفة، والدعم المحسن والاستباقي للتعلم من استخدام التقييم.
- 11- وبالنظر إلى القيود المفروضة على الموارد في عام 2016، تتخذ خطة العمل قرارات تقشفية ومبتكرة لتحديد الأولويات، وتسعى لتحقيق الحد الأقصى من مكاسب الكفاءة (انظر الفقرة 14 أدناه) في إدارة التقييم والقيمة المضافة من ترتيبات الشراكات. ويخصص للتقييمات المركزية قرابة ثلثي الموارد المالية للموظفين وغير الموظفين في ميزانية دعم البرامج والإدارة؛ ويخصص قرابة الثلث لإحراز تقدم جوهري على كافة مسارات العمل الاستراتيجي. ولتحقيق هذا التوازن في عام 2016، استمرت التخفيضات في عدد التقييمات المركزية (والتي استُهلكت في عام 2015). وهي تقل عن مستويات التغطية الأخيرة، وتوسع المسافة من القواعد الموضوعية في السياسة الجديدة.
- 12- وتفترض توقعات خطة العمل لعامي 2017 و2018 اتخاذ خطوة أكبر نحو بلوغ الرقم المستهدف المحدد لسياسة التقييم الجديدة، وهو 0.8 في المائة من إيرادات مساهمات البرنامج المخصصة للتقييم – المركزي واللامركزي على حد سواء. وفي عام 2015، كانت ميزانية مكتب التقييم (وحده) تمثل 0.14 في المائة من مجموع إيرادات المساهمات المقدرتها الخاصة بالبرنامج.
- 13- ويلتزم مكتب التقييم بإبقاء تكاليف التقييم عند الحد الأدنى اللازم لتوفير أدلة قوية وموثوق بها، وفي الوقت المناسب، وبشكل يمكن الوصول إليه لمساعدة صانعي القرار على استخدامه في اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة. وقد تحققت عناصر الكفاءة والوفورات عن طريق ما يلي:
- (1) إجراء تقييمات بصورة مشتركة أو في شراكة مع آخرين، كلما أمكن، حتى يمكن تقاسم التكاليف (مثل التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات)؛
 - (2) إدارة التقييم بموارد خارجية بصورة جزئية، حيثما يتسنى تحقيق وفورات في التكلفة، مع المحافظة على معايير الجودة (مثل تقييمات العمليات، وسلسلة تقييم الأثر مع المبادرة الدولية لتقييم الأثر)؛

3) استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل مع طائفة واسعة من مقدمي خدمات التقييم⁽³⁾؛

4) إيجاد عناصر تآزر بين التقييمات عن طريق إجرائها على شكل سلاسل وإصدار تجميعات لتحسين مساهمتها في المعرفة.

14- وباختصار: يقدم الجدول 1 لمحة عامة عن خطة مكتب التقييم للتقييمات المركزية في عام 2016، والتوقعات المؤقتة لعامي 2017 و2018. وسيجري 14 تقييما مركزيا أساسيا في عام 2016، بما فيها 8 تقييمات من عام 2015⁽⁴⁾ و6 تقييمات جديدة⁽⁵⁾؛ وسيجري 25 تقييما آخر لعمليات يديرها مكتب التقييم بصورة مؤقتة، تضم 10 تقييمات متواصلة من عام 2015 و 15 تقييما جديدا. وترد في القسم بء أدناه مبررات وتفاصيل هذه الأهداف القابلة للتحقيق. وترد في القسم جيم بعد ذلك الأهداف القابلة للتحقيق بالنسبة لمسارات العمل الاستراتيجي الأخرى.

الأهداف القابلة للتحقيق عام 2016 وتوقعات الفترة 2017-2018

ألف - استراتيجية التقييم

15- ستكون استراتيجية التقييم، التي بدأت في عام 2015، واحدة من الأهداف المبكرة القابلة للتحقيق، والتي استكملت في إطار خطة العمل لعام 2016. والغرض من هذه الاستراتيجية هو أن تكون بمثابة همزة وصل بين سياسة التقييم وخطط الإدارة السنوية للبرنامج. وستوضح الاستراتيجية المراحل، وترتيبات التنفيذ، والخطوات المطلوبة لتحقيق النتائج، والأغراض المقصودة من هذه السياسة، بما في ذلك التطبيق التدريجي للمبادئ وقواعد التغطية؛ والقدرات وتدبير الموارد على نطاق البرنامج؛ والأدوار والمسؤوليات؛ وجودة التقييم والإبلاغ.

باء - التقييمات المركزية

16- تزود التقييمات المركزية التي يجريها مكتب التقييم جميع أصحاب المصلحة بمعلومات عن فعالية وأثر واستدامة سياسات البرنامج وعملياته وأنشطته، وكفاءة تنفيذها. ويوجد نوعان من التقييمات المركزية التي يقودها مكتب التقييم: (1) تقييمات السياسات والاستراتيجيات والبرامج العالمية، والاستجابات لحالات الطوارئ الإنسانية من المستوى 3، والحوافظ القطرية، وأثر أنشطة البرنامج؛ (2) وسلسلة تقييمات مؤقتة للعمليات الفردية باستخدام نموذج للإدارة بموارد خارجية.

17- وقد اختير برنامج التقييمات للفترة 2016-2018 وحُددت أولوياته لتعظيم صلته بالسياسة الدينامية للبرنامج وسياق البرمجة. وتماشيا مع مجالات التركيز الستة لخطة إدارة البرنامج للفترة 2016-2018 من أجل مواصلة التعزيز التنظيمي،⁽⁶⁾ يُصمم هذا البرنامج من أجل توليد أدلة في الوقت المناسب ووثيقة الصلة لدعم صنع القرار القائم على الأدلة. ويسهم العديد من التقييمات والسلاسل المخططة بشكل خاص لتوفير الأدلة عن تنمية القدرات الوطنية، وقدرات التغذية، و/أو الشركات الاستراتيجية. وعن طريق مسارات العمل الاستراتيجي الموصوفة أدناه، ينشئ مكتب التقييم بنفسه شركات

(3) توفر العقود/الاتفاقات طويلة الأجل مزايا عديدة، من بينها مكتسب الكفاءة الإدارية.

(4) بما في ذلك سلسلة تقييمات أثر سوء التغذية المعتدل والحاد في إطار شراكة جديدة للتقييم. وقد دخلت الشراكة مرحلة تفاوض مبكرة وقت إعداد خطة العمل لعام 2015، ولذلك لم تُدرج عند حساب التقييمات الستة الجديدة المبينة في تلك الخطة.

(5) في عام 2015، استكملت سبعة تقييمات مكنت مقرررة و10 تقييمات جديدة (انظر الحاشية السابقة)؛ وفي عام 2014، كان من المخطط استكمال تسعة تقييمات وإجراء 8 تقييمات جديدة.

(6) وصفت في "الاستخدام الاستراتيجي لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة"، (WFP/EB.A/2015/6-D/1).

جديدة للتقييم الاستراتيجي، ويحسن مساهمته في سياسة البرنامج وصنع القرار التشغيلي، ويتخذ مزيداً من الخطوات لتحقيق مكاسب الكفاءة في عمليات التقييم.

18- وسوف تستمر تقييمات الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية من المستوى 3، والتي استهلكت في عام 2014، وهو ما يعكس العدد غير المسبوق من حالات الطوارئ من المستوى 3 في عام 2014. وبعد التجارب الناجحة لتقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات، والذي أُدرج ضمن احتياجات دورة البرنامج الإنساني التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، سيتم تقييم جميع الاستجابات من المستوى 3 إما بواسطة تقييمات العمل الإنساني المشتركة بين الوكالات أم بواسطة مكتب التقييم ضمن تقييم منفصل استجابة البرنامج. وتتخذ القرارات بالنسبة لكل حالة على حدة. وسيتم بحث الاستجابات دون المستوى 3 في إطار عملية مختارة لتقييمات العمليات ضماناً لتحقيق المستوى الأمثل للتغطية. وفي عام 2016، سوف يُستكمل تقييم استجابة البرنامج الإقليمية لأزمة الإيولولا ضمن تقييم منفصل للبرنامج.

19- والقاعدة الخاصة بتقييم سياسات البرنامج تحددها وثيقة "صياغة سياسات البرنامج" التي وافق عليها المجلس في عام 2011.⁽⁷⁾ ويتطلب تطبيق هذا النهج بالنسبة لجميع السياسات المعتمدة بعد عام 2011 تقييماً من أربع إلى ستة سنوات بعد بدء التنفيذ للمساهمة بأدلة التقييم والتعلم في دورة سياسة البرنامج. واتساقاً مع هذا، ومع توافر الموارد، ستبدأ تقييمات عام 2016 لـ " سياسة الحماية الإنسانية" (2012) و"استراتيجية الشراكة المؤسسية للبرنامج (2014-2017)"⁽⁸⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإن "تقييم سياسة البرنامج لتنمية القدرات" (2009) سيُستكمل في عام 2016. ويرد تقييم لسياسة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في التوقعات بالنسبة للتقييمات السياسية في عام 2017، وفي عام 2018، ستبدأ تقييمات تحديث سياسة شبكات الأمان للبرنامج (2012)، وسياسة التغذية المدرسية المنقحة (2013)، وسياسة بناء السلام في ظروف انتقالية (2013).

20- وبالنسبة للسياسات المعتمدة منذ أكثر من ست سنوات، يجري إما بحث تقييم السياسة ذاتها، أو الموضوع الذي تتناوله السياسة، بناءً على معيار استمرار صلاحية عمل البرنامج، أو احتمال المساهمة في وضع سياسة جديدة. وفي عام 2016، يخطط مكتب التقييم لبدء تقييم دور البرنامج في العمل الإنساني، والذي يغطي ثلاثاً من هذه السياسات الأقدم: "المبادئ الإنسانية" (2004)، و"الوصول الإنساني ودلالاته بالنسبة للبرنامج" (2006)؛ و"دور البرنامج في نظام المساعدة الإنسانية" (2010). وستبدأ صياغة المفاهيم بعد القمة العالمية للعمل الإنساني (مايو/أيار 2016) لمراعاة أحدث ورقات موقف البرنامج من هذه المسائل، وكذلك من نتائج مؤتمر القمة، والمزمع أن تساهم بأدلة للالتزام السياسي المتجدد من جانب البرنامج. ويمكن إضافة تقييمات أخرى للسياسات، وهذا يتوقف على الموارد والأولويات التي تحددها استراتيجيات التقييم القادمة.

21- وترتكز التقييمات الاستراتيجية على الاستراتيجيات، والمسائل النظامية أو المؤسسية و/أو البرامج والمبادرات ذات التغطية العالمية أو الإقليمية. وقد تم تحديث خطط مكتب التقييم وأولوياته لتعكس آخر التطورات بالنسبة لتجدد خطة البرنامج الاستراتيجية. ولن تبدأ أي تقييمات استراتيجية جديدة في عام 2016. وبدلاً من ذلك، سوف تستكمل الخطط الخاصة بالتقييمات الاستراتيجية بدءاً من عام 2017 وما بعده بعد إعداد الخطة الاستراتيجية القادمة للبرنامج، ومواءمة خطط التقييم مع الخطة الاستراتيجية للوكالة، وتقييم التقدم المحرز في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ضمن هذا الإطار. كما أن الخطط الخاصة بالتقييمات الاستراتيجية في المستقبل ستستفيد أيضاً من تقدير قابلية تقييم

(7) WFP/EB.A/2011/5-B

(8) تعد هذه الوثيقة جزءاً من الخلاصة الوافية لسياسات البرنامج.

خطة البرنامج الاستراتيجية الجديدة⁽⁹⁾ للفترة 2014-2017، والمقرر أن تُستكمل في أوائل عام 2016. وعلاوة على ذلك، فإن الغرض من هذه العملية هو المساعدة على إثراء عملية إعداد الخطة الاستراتيجية القادمة وإطار النتائج الاستراتيجية المصاحب لها. وبناء على ذلك، فسيكون لها منظور تطلعي بشأن مساهمات البرنامج المتوقعة في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة "إنهاء الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة ودعم الزراعة المستدامة"⁽¹⁰⁾ ومجالات اهتمام الاستراتيجية ذات الصلة.

22- وبالتطلع إلى المستقبل، فإن خطة التقييمات الاستراتيجية في المستقبل ستوقف على نتائج تقدير قابلية تقييم خطة البرنامج الاستراتيجية. وبناء على ذلك، من المحتمل أن تتضمن سلسلة التقييمات الاستراتيجية في المستقبل عناصر تتعلق بالعمل في سياق مُعرض للأزمات بشكل متزايد، ومؤقت، ومزدحم، ومراعٍ للتكلفة، وهو السياق الذي يعمل فيه البرنامج، والذي تتشابه فيه الأبعاد الإنسانية والإنمائية، ويتطلب استجابات دينامية تعاونية ومرنة. ومع ملاحظة سلسلة مبادرات التغيير التنظيمي المقرر استكمالها في عام 2016 والتي أُجريت بالارتباط مع الخطة الاستراتيجية (2014-2017) لزيادة كفاءة البرنامج وفعاليتها، من المخطط إجراء استعراض استراتيجي لعام 2017 "لإدارة والتغيير التنظيمي".

23- وسوف يستعاض بمرور الوقت عن التقييم الاستراتيجي لعمل البرنامج بشأن بناء القدرة على الصمود، الذي كان مُخططاً لعام 2016، بتقييم لسياسة بناء القدرة على الصمود بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية، والتي اعتمدت في عام 2015.⁽¹¹⁾

24- وتدعم تقييمات الحافظة القطرية اهتمام البرنامج المتجدد بإدراج نهج "الحافظة" الاستراتيجية ضمن مشاركته على المستوى القطري، وهو ما يوفر أدلة عن الوضع الاستراتيجي لأهداف ونتائج جميع عمليات البرنامج وأنشطته على مدى فترة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات. وتعد هذه التقييمات أداة للمساءلة والتعلم من أجل إثراء الاستراتيجية القطرية في المستقبل.

25- وبعد الاختيار المنهجي للبلدان المؤهلة لتقييم الحافظة القطرية⁽¹²⁾، فإن المعيار النهائي الذي يحدد معيار تخطيط التقييم هو "توقيت" المساهمة بالأدلة في التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي للمكتب القطري، لمواءمة خطة البرنامج الاستراتيجية، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعمليات التنسيق الأخرى التي تقوم بها الأمم المتحدة مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. ولا تخضع هذه العملية لسيطرة البرنامج بصورة كاملة. ولهذا السبب، فإن تخطيط تقييم الحافظة القطرية من جانب مكتب التقييم يعد مرناً، كما أن البلدان المذكورة أدناه تعد إرشادية.

26- وفي إطار سياسة التقييم للفترة 2016-2021، يهدف البرنامج إلى زيادة التغطية بصورة تدريجية لتصل إلى سبعة أو ثمانية تقييمات للحافظة القطرية سنوياً. وفي ظل القيود المفروضة على الموارد في عام 2016، تعطى الأولوية لبدء تقييمات الحوافظ القطرية في سري لانكا والكاميرون (على أن تمول بصورة مشتركة)، ولاستكمال تقييمات الحوافظ القطرية في جمهورية موريتانيا الإسلامية، وبوروندي، والعراق (وستبدأ في عام 2015).

(9) تقدر القابلية للتقييم إمكانية إجراء تقييم يُعول عليه ومؤثوق، مع مراعاة: الوضوح، وعقلانية التصميم (الأهداف، والغايات، والمؤشرات)؛ والطلب من جانب أصحاب المصلحة؛ وملاءمة المؤشرات وصلاحيات البيانات، وتقديم المشورة بشأن كيفية التغلب على القيود أو تخفيفها.

(10) ستبحث حلقة دراسة تنظّمها وكالة تتخذ من روما مقراً لها عن التقييم في أواخر عام 2015 المسائل المرتبطة بتقييم مساهمات الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

(11) WFP/EB.A/2015/5-C

(12) استناداً إلى معايير من قبيل حجم الحافظة، وملف البرمجة، والتوازن الإقليمي؛ ووجود تغطية حديثة ومستمرة للتقييم، خاصة عن طريق تقييمات العمليات، أو التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات.

-27

وسوف تستمر في عام 2016 السلسلة المؤقتة لتقييمات العمليات الفردية، والتي بدأت في عام 2013. وفي عام 2016، سوف تستكمل 10 تقييمات للعمليات بدأت في عام 2015، ورهنا بتوافر الموارد، سوف يبدأ 15 تقييماً آخر. وهذا يساعد على استمرار التغطية خلال عام 2016، بينما يجري إحراز تقدم في إنشاء وظيفة التقييم اللامركزي الخاص بالبرنامج. وستظهر خطط أخرى لهذه السلسلة وفقاً لاستراتيجية التقييم، وستتواءم مع نظم إدارة الأداء المتطور وإدارة دورة المشروعات التابعة للبرنامج، والاستراتيجيات المرتبطة بها. ونظراً لأن تقييمات العمليات الفردية يتم نشرها ولكنها لا تعرض على المجلس، فسوف يستمر إعداد تقارير التقييم التجميعية لتقديمها إلى المجلس في عامي 2016 و2017.

-28

وسوف تستمر خلال عامي 2016 و2017 سلسلة تقييمات الأثر المتعددة البلدان لسوء التغذية الحاد المعتدل، والتي بدأت في عام 2015، لتنتهي بتقييم تجميعي للسلسلة. واعتماداً على الخبرة السابقة التي استمدها مكتب التقييم من ثلاث سلاسل لتقييم الأثر،⁽¹³⁾ يعمل المكتب في شراكة عالمية استراتيجية مع المبادرة الدولية لتقييم الأثر بالنسبة لهذه السلسلة. وهذا يتيح زيادة التغطية عن طريق الدخول في شراكة مع جهات لديها دراية إضافية متخصصة لإجراء وإدارة تقييمات أثر موثوق بها وجيدة النوعية، في مواجهة التحديات المنهجية الخاصة بالسياقات الإنسانية ولهذا الموضوع على وجه التحديد. وفي هذه الحالة، يجري استخدام نهج تقييم تجريبي بدرجة أكبر على مدى عامين مع إدماج مجموعة من بيانات خط الأساس في عمليات التقييم.

الجدول 1: خطة التقييم المركزية لعام 2016 والتوقعات لعامي 2017 و2018 التقدم المتدرج نحو التغطية الكاملة

نوع التقييم	2016 (دورة المجلس)	2017	2018
التقييمات السياسية	المواصلة من عام 2015: • تنمية القدرات (الدورة العادية الثانية لعام 2016) التقييمات الجديدة: • دور البرنامج في العمل الإنساني • الحماية الإنسانية • استراتيجية الشراكات المؤسسية	المواصلة من عام 2016: • دور البرنامج في العمل الإنساني (الدورة العادية الأولى لعام 2017). • الحماية (الدورة السنوية لعام 2017) • استراتيجية الشراكات المؤسسية (الدورة السنوية لعام 2017) التقييمات الجديدة: • فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	المواصلة من عام 2017: • فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التقييمات الجديدة: • تحديث شبكات الأمان • التغذية المدرسية المنقحة • بناء السلام في الظروف الانتقالية
التقييمات الاستراتيجية	المواصلة من عام 2015: • لا يوجد التقييمات الجديدة: • لا يوجد	المواصلة من عام 2016: لا يوجد التقييمات الجديدة: • إدارة التغيير التنظيمي • تقييمات أخرى ستقرر بناء على خطة البرنامج الاستراتيجية التالية وتقدير قابلية تقييم الخطة الاستراتيجية	التقييمات الجديدة: • اعتباراً من عام 2017

(13) بالنسبة للتغذية المدرسية، عن مساهمة المساعدة الغذائية في حالات لاجئي الأوضاع الممتدة، وأثر المساعدة الغذائية مقابل الأصول على بناء صمود سبل كسب العيش.

الجدول 1: خطة التقييم المركزية لعام 2016 والتوقعات لعامي 2017 و2018
التقدم المتدرج نحو التغطية الكاملة

2018	2017	2016 (دورة المجلس)	نوع التقييم
المواصلة من عام 2017: • تقرر فيما بعد التقييمات الجديدة: (يتقرر فيما بعد) • البلد 1 • البلد 2 • البلد 3 • البلد 4 • البلد 5 • البلد 6*	المواصلة من عام 2016: • الكامبيرون • سري لانكا التقييمات الجديدة: (يتقرر فيما بعد) • البلد 1 • البلد 2 • البلد 3 • البلد 4	المواصلة من عام 2015: • جمهورية موريتانيا الإسلامية (الدورة السنوية لعام 2016) • بروندي (الدورة العادية الثانية لعام 2016) • العراق (الدورة العادية الثانية لعام 2016) التقييمات الجديدة: • الكامبيرون • سري لانكا	تقييمات الحوافظ القطرية
تقرر فيما بعد حسب السياق: الافتراض 2	المواصلة من عام 2016: • استجابة البرنامج لأزمة الإيبولا: غينيا، وليبيريا، وسيراليون التقييمات الجديدة: تقرر فيما بعد حسب السياق: الافتراض 2	المواصلة من عام 2015: لا يوجد التقييمات الجديدة: • استجابة البرنامج لأزمة الإيبولا: غينيا، وليبيريا، وسيراليون	تقييمات الاستجابات لحالات الطوارئ الإنسانية من المستوى 3
تحدد فيما بعد	المواصلة من عام 2016: سوء التغذية المعتدل والحاد في الصومال، والسودان، والنيجر، وتشاد (الدورة العادية الثانية لعام 2017)	المواصلة من عام 2015: سوء التغذية المعتدل والحاد في الصومال، والسودان، والنيجر، وتشاد	تقييمات الأثر
	المواصلة من عام 2016: استكمال السلسلة	المواصلة من عام 2015: 10 التقييمات الجديدة: 15	تقييمات العمليات الفردية (باستثناء الاستجابات من المستوى 3)
• تقرير التقييم السنوي لعام 2017 - تم تدميره (الدورة السنوية لعام 2018)	• تقرير التقييم السنوي لعام 2016 - تم تدميره (الدورة السنوية لعام 2017) • التقييمات التجميعية للعمليات الفردية (الدورة العادية الثانية لعام 2017) • سلسلة التقييمات المستقلة لسوء التغذية الحاد المعتدل	• تقرير التقييم السنوي لعام 2015 (الدورة السنوية لعام 2016) • تقييمات العمليات الفردية والتقارير التجميعية لعام 2015/16 (الدورة العادية الثانية لعام 2016)	تقارير التقييم التجميعية

* يتقرر العدد فيما بعد ولكنه يتقدم نحو معايير التغطية في سياسة التقييم.

جيم - تعزيز وظيفة التقييم اللامركزي

29- أعطى البرنامج أولوية للاستثمار في عامي 2015 و2016، أولاً لتعزيز الرصد، مع الحفاظ على وظيفة التقييم المركزي العالي الأداء، وتوفير العناصر اللازمة لإطار تمكين التقييم اللامركزي. وتمشيا مع سياسة التقييم الجديدة، يوضح الشكل 2 العناصر الأساسية لوظيفة التقييم اللامركزي، والتي سيبدأ تنفيذها بصورة تدريجية خلال السنوات الثلاث القادمة، من 2016 إلى 2018 (رهنها باستراتيجية التقييم وتوافر الموارد). وبينما سيبدأ تنفيذ وظيفة التقييم اللامركزي على نطاق البرنامج، يقوم مكتب التقييم بدور رئيسي في تطوير عناصره المنهجية الأساسية، بالتشاور مع زملاء من شعب أخرى في

المقر، وفي المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وخلال عام 2016، وفي إطار مكتب التقييم، سيكون التفاعل الوثيق مع مسارات العمل الاستراتيجي بشأن التعلم واستخدام وظيفة الإبلاغ عن التقييم مهماً أيضاً بدرجة حاسمة.

30- وستكون الأولويات بالنسبة لعام 2016 على النحو التالي:

- ◀ توصيل دلالات سياسة التقييم بالنسبة للتقييمات اللامركزية على جميع مستويات المنظمة عن طريق المشاركة الاستباقية مع زملاء في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية؛
- ◀ وتجربة مشروع التوجيهات للتقييم اللامركزي ومواصلة تطويره.⁽¹⁴⁾ وهذا سيشمل استمرار تقديم المشورة التقنية في الوقت المحدد للزملاء الذين يختبرون التوجيهات، ووضع آلية استعراض خارجي لمشروع الاختصاصات، وبدء إعداد تقارير التقييم؛
- ◀ وتصميم تقييم مستقل للجودة بالنسبة للتقييمات اللامركزية⁽¹⁵⁾، والذي سيطبق أيضاً على التقييمات المركزية؛
- ◀ وتصميم رحلة للتعلم الشامل من التقييمات اللامركزية؛
- ◀ ووضع أوصاف للوظيفة وتعيين خبراء تقييم إقليميين في عام 2017؛
- ◀ ودعم تحديد آلية تمويل مستدام للتقييمات اللامركزية.

31- ويمكن أن تتطور أولويات عام 2016 وعناصر وظيفة التقييم اللامركزي، وكذلك وتيرة تنفيذها نظراً للموارد التي تتاح بالفعل لوظيفة التقييم. وفي التوقعات لعام 2017، يتوقع مكتب التقييم أن ينشئ كل مكتب إقليمي وظيفة جديدة لمستشار التقييم الإقليمي تمثيلاً مع سياسة التقييم.

⁽¹⁴⁾ صُمم مشروع التوجيهات في عام 2015 بصورة مشتركة مع توجيهات شعبة إدارة ورصد الأداء عن الاستعراضات.

⁽¹⁵⁾ حُطّطت في الأصل لعام 2015، وأرجئت إلى عام 2016 لتعقب الموافقة على السياسة.

الشكل 2: العناصر الأساسية لوظيفة التقييم اللامركزية



دال - تعزيز التعلم واستخدام التقييم

32- يؤكد [مشروع] سياسة البرنامج للتقييم من جديد أهمية ضمان أن تكون التقييمات مفيدة لصانعي القرار وأصحاب المصلحة، وأن تشجع على التعلم والاستخدام لتحسين السياسات، والاستراتيجيات، والبرامج، وصنع القرار التشغيلي، وبذلك تدعم البرنامج لتلبية احتياجاته الخاصة بالمساءلة.

33- ونظرا للقيود المفروضة على الموارد، والحاجة إلى تطوير متدرج للوظيفة من أجل تحقيق النتائج السياسية في عام 2016، ستكون الأولويات على النحو التالي:

◀ تحسين التعلم من عمليات التقييم واستخدام أدلة التقييم في تخطيط وتنفيذ البرامج والسياسات، عن طريق إدراج أدلة التقييم بصورة منهجية في عملية استعراض البرامج الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج، وعن طريق تنظيم حلقات عمل للتعلم من التقييم، كلما سمحت الموارد؛

◀ استكمال وتطوير الصفحات الداخلية والخارجية لشبكة التقييم الخاصة بالبرنامج (والذي بدأ في عام 2015) لتيسير تقاسم معلومات وأدلة التقييم بصورة أكثر فعالية، وزيادة توافر الأدلة من جميع تقييمات البرنامج (المركزية واللامركزية) للمستخدمين الداخليين والخارجيين؛

◀ إبلاغ موظفي البرنامج وأصحاب المصلحة بسياسة التقييم واستراتيجية التقييم بشكل إيجابي؛

◀ مواصلة تخطيط التقييمات وإجرائها لغرض واضح وهو استخدام نتائجها، والاضطلاع بتقييمات في الوقت المناسب لإثراء عمليات صنع القرار.

هاء - المشاركة في نظام التقييم الدولي

- 34- سيواصل مكتب التقييم مشاركته في نظام التقييم الدولي، بالتركيز على المجالات التي يمكن أن يضيف إليها قيمة أكبر ووثيقة الصلة بعمل البرنامج. وبالنظر إلى الفرص الخاصة التي تتيحها القمة العالمية للعمل الإنساني، وأهداف التنمية المستدامة لعام 2015، والسنة الدولية للتقييم، سيقوم مكتب التقييم في عام 2016 بما يلي:
- ◀ استمرار المشاركة في الترتيب الخاص بتقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات في إطار دورة البرامج الإنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.
 - ◀ رئاسة عمل فريق الأمم المتحدة للتقييم من أجل كفالة أن يثري التقييم المبادرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والطلبات الناشئة، بما في ذلك عن طريق آلية التقييم المستقلة على نطاق المنظومة، وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين. وسيقود مكتب التقييم أيضاً بحث فريق الأمم المتحدة للتقييم الآثار بالنسبة لتقييم أهداف التنمية المستدامة وجهود تعزيز مشاركة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في مسائل تقييم العمل الإنساني.
 - ◀ تحسين التعاون بين مكاتب التقييم في الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، مع الاستعانة بالحلقة الدراسية المشتركة لعام 2015 بشأن التحضير لتقييم الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة؛ والتقييمات المشتركة، مثل مجموعة الأمن الغذائي في عام 2014، ومبادرة ريتش في عام 2015، وتقديم المشورة بشأن التقييم اللامركزي للجنة الأمن الغذائي؛ ومبادرات التعلم المشترك لبناء القدرات، مثلاً عن المساواة بين الجنسين، وتقييم العمل الإنساني الذي بدأ في الفترة 2014-2015.
 - ◀ المساهمة في مسارات العمل الأخرى ذات الصلة بفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والمتعلقة بالتقييم اللامركزي، والقواعد والمعايير، والمهنية، واستعراض النظراء، وإدارة المعرفة، واستخدام التقييم، والشراكات، وتقييم تنمية القدرات تمشياً مع قرار عام 2014 بشأن قدرات التقييم الوطنية.
 - ◀ استمرار المساهمة في الشبكات المهنية والدولية الأخرى والتعاون معها.⁽¹⁶⁾
 - ◀ مواصلة بناء واختبار شراكة استراتيجية مع المبادرة الدولية لتقييم الأثر في إطار نافذتها المواضيعية بشأن تقييم العمل الإنساني.

واو - إعداد تقارير عن وظيفة التقييم

- 35- سوف يحدد مكتب التقييم أيضاً في استراتيجية التقييم مؤشرات الأداء الرئيسية ونظم معلومات الإبلاغ المرتبطة بها بالنسبة لوظيفة التقييم المركزي واللامركزي الخاصة بالبرنامج تمشياً مع الإطار المحدد في [مشروع] السياسة ذاتها. وسيقدم مكتب التنسيق تقريراً سنوياً عن هذه المناقشات إلى المجلس لدعم رقبته على وظيفة التقييم الخاصة بالبرنامج، ابتداءً من عام 2017.
- 36- ويجري إعداد مؤشرات الأداء الرئيسية ضمن ست مجموعات يتضمنها [مشروع] سياسة التقييم للفترة 2016-2021. ويتطلب رصد هذه المؤشرات وتقديم تقارير عنها توسيع نظم المعلومات والإبلاغ الخاصة بالبرنامج. وبناء على الأسس التي وضعت في عام 2015، سوف تتضمن الأنشطة ذات الأولوية بالنسبة لعام 2016:

(16) مثل شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، التي يعمل مكتب التنسيق عضواً في فريقها التوجيهي؛ وشبكة تقييم الأثر؛ ورابطات التقييم المهنية، مثل رابطات التقييم الأمريكية والأوروبية، والرابطة الدولية لتقييم التنمية.

- ◀ تجميع البيانات عن مجموعة أساسية من المؤشرات، والمتاحة من نظم المعلومات والإبلاغ القائمة؛
- ◀ الإبلاغ عن هذه المؤشرات في تقرير التقييم السنوي لعام 2016 والذي أعيد تصميمه (الدورة السنوية للمجلس لعام 2017)؛
- ◀ توسيع الخلاصة الوافية للمؤشرات التي صُممت في عام 2015؛
- ◀ صياغة توجيهات لجمع البيانات عن مؤشرات الأداء الرئيسية؛
- ◀ تصميم برنامج حاسوبي محدد الغرض ولوحة متابعة لجمع بيانات مؤشرات الأداء الرئيسية لغرض التقييم اللامركزي والمركزي، مع وصلات ببرامج ونظم مؤسسية أخرى – من المقرر تطويرها على مدى عامي 2017 و2018.